الفصل السادس عشر

المخاوف بشأن حقوق الملكية الفكرية.. قراصنة في ثياب رجال الشرطة؟[1]

لنبدأ بسؤال سريع: ما البلد الذي يسرق فيه القراصنة أكبر قدر من المال من الشركات الأمريكية؟ قطعًا سوف تجد الإجابة المثيرة فيما بعد في ثنايا هذا القسم. لكن، على كل حال، كن مطمئنًا، ليس هو الصين!

لقد ركز السياسيون الأمريكيون ورجال الإعلام خلال العقد الأخير على ثلاثة أسباب للحط من قدر الصين وتشويه سمعتها، تتلخص في: انتهاك الحكومة الصينية لحقوق الإنسان، نشاط الصين في نشر الأسلحة النووية والاستخفاف الذي يسود العالم كله تقريبًا فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تنتهك كثيرًا من قبل الأفراد والمنظمات على حد سواء في الصين. ومن وجهة نظر المديرين الأمريكيين، يعد العامل الأخير (في شكل مخاوف من القرصنة، التزوير والتقليد وسرقة التقنية) السبب الجوهري لدوافعهم الثانوية لممارسة النشاط التجاري في الصين.

نرى أنه من الأهمية بمكان أن نفهم أولًا التبرير الأساس لحق امتلاك الأفكار قبل الخوض في مناقشة دوامة الجدل الدائر حول الصين وحقوق الملكية الفكرية، فنقول: حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خيالية ابتكرت من أجل تشجيع الإبداع والابتكار من خلال حماية عمل المؤلفين والمكتشفين، وفي الوقت نفسه تعزيز نشر الأفكار والمعلومات وإذكاء روح المنافسة. وعبر السنوات،

obeikandl.com

تأرجـح الأمر بين تفضيل نشر الأفكار والمعلومـات والمنافسة وبين التشديد على الحماية والحظر والإقصاء.

في الحقيقـة، مـرت الولايـات الأمريكيـة المتحـدة خـلال القـرن الأخير بمراحـل مختلفة، أولت فيها حقوق الملكية الفكرية أهمية قصوى (آثرت الحظر والحماية) وسادت خلالها مناهضة الرأسمالية الاحتكارية (آثرت نشر الأفكار والمعلومات وإذكاء روح المنافسة).

أمـا القرن الحـادي والعشرين، فقد بـدأ بميل شديد تجـاه حماية حقوق الملكيـة الفكرية - حاولت منظمة التجارة العالميـة تعزيز الحماية والحظر عبر الاتفاقية التـي عرفت اختصارًا بـ (TRIPS) (اتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجاريـة المتعلقة بحماية حقوق الملكيـة الفكرية) التي تمثل جزءًا من الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات).

حزمة غريبة تستبعد النسخ المقلدة

بيجينـق – إن الجانـب المضحك في شـراء نسخ الأقراص الرقميـة والأقراص المضغوطـة المقلـدة، هـو الـذي يمثـل تلك الحزمـة. فمثـلاً، تعـج المحـال التجارية بمجموعـات موسيقيـة أو أدبية مختارة تنتهك حقـوق الملكية الفكريـة لعدة شركات أمريكيـة في وقت واحد. فتـم تقليد أقراص غنائية لأشهر المحـال الأمريكية اشتملت على أعمال لمغنيون من خارج الولايات الأمريكية المتحدة مثل ريتشارد ماركس (Richard Marx) وقريقـوري هينسـ (Gregory Hines). كمـا ظهرت أقراصـ مقلدة أيضًا تشتمـل على أعمال غنائية عن أعياد الميلاد وحكاية التايتانك. وكان ثمة عذر في هذا لاستخدام أغلفة تظهر في لحية ليوناردو ديكابريو (Leonardo Dicaprio) ومؤخر عنق كيت ونسلت (Kate Winslet).

هنـاك أيضًا أقراص رقمية مقلدة لأفـلام لمشاهير الممثلين مثل فيلم (Wonder Boys) تشتمل على حاشية باللغة الإنجليزية تعود لقريدي تريب (Grady Tripp) معلم مايكل دوجلاس (Michael Douglas). بالإضافة لغطاء قرص رقمي تظهر فيه ملامح النجـم السينمائي هاريسون فورد (Harrison Ford) أخذت من فيلمه (Six days...) غير أنه لا يحتوي على الفيلم من الداخل.

مـع ذلك تظـل «المحاولة» الكلمـة التي تمثـل المفتاح في الجملـة السابقة. ففـي التاسـع مـن نوفمبر عـام 2001م، أي اليـوم السابـق لليوم الـذي تم فيه انضمـام الصين رسميًّـا إلى منظمة التجارة العالميـة (WTO)، طرحت شركة مايكروسوفـت برنامج (Windows Xp) في الأسـواق بسعر رسمي قدره (180) دولارًا أمريكيًّـا. وفي تلـك الأثناء، كانت النسخ المقلـدة تباع في شوارع شانغهاي بنحو دولارين أمريكيين فقط. واستمر الحال هكذا عدة أسابيع. لكن بيل قيتس (Bill Gates) لم ينظـر للأمر علـى أنه قرصنة تستهـدف شركته بشكل خاص - تشـير التقديـرات إلى أن (95%) مـن كل البرامـج المستخدمـة في الصـين تعرضـت للقرصنـة. بالطبع، كاد بيل قيتـس (Bill Gates) يطير فرحًا في أثناء زيارتـه مؤخرًا إلى شانغهاي عندما وعده عمدتها باتخاذ إجراءات صارمة ضد القرصنة - من خلال إصدار أمره إلى جميع فريق عمله بعدم استخدام البرامج المقلدة واعتماد البرامج الأصلية فقط!

لم يكـن الأمـر يقتصر فقـط على قرصنـة برامج الحاسـوب فحسب، بل طالـت القرصنة كل شيء تقريبًا. إذ اشتكت شركـة (Procter & Gamble) من تقليـد (40%) من مختلف إنتاجها مـن أنواع الشامبو التي تباع في الصين. كما قدرت شركة هوندا أن (60%) من دراجات هوندا البخارية التي تباع في الصين، ليسـت هوندا. وعليه، تقدر الخسـارة التي تتكبدها الشـركات بسبب القرصنة بمبالـغ طائلـة - إذ قدرت أعلى خسـارة حدثت حتى الآن بـ (16) بليون دولار أمريكي سنويًّـا. صحيح.. ربما كانت تلك الحكاية النادرة التي وردت في الإطار مضحكة، لكن (16) بليون دولار أمريكي تعد مبلغًا عجيبًا في هذا السياق.

ثمـة نظريات عديـدة تشرح غرابة تلك الحزمة. ربمـا كان أحد أسباب الخطأ في التهجئـة، أن المزوريـن يستخدمـون الماسحـة الضوئية للحاسـوب لتحويل الصور والكلمـات من مـادة شرعية قانونية وإظهارهـا على شاشة الحاسـوب للتلاعب بها. فالماسحات الضوئية معروفة بأخطائها في التعرف على الحروف.

أمـا فيما يتعلق بتشويه الأغـاني، ربما كانت أكثر الإجابـات حساسية هي تلك التـي جاءت من أحد أصحاب المحال في بيجينق، الذي كشف عن كنيته فقط (السيد لي – Li): "أحيانًـا تقدم الشركة الحقيقية على إصـدار نسخة صينية للمنتج المعني مـع ترجمة للأغنية باللغة الصينيـة... وربما حاول المزورون والمهربون ترجمة النص الصينـي وتحويلـه مـرة أخـرى للغة الإنجليزيـة، وهو أمـر صعب جدًّا، بـل في غاية الصعوبة؛ لأن كل حرف من حروف اللغة الصينية يشكل فكرة قائمة بذاتها.

هـذا النصـ مقتبس من موضـوع لـ (ستيـف) فريـس (Steve Friess) بعنوان: "تشـكل القرصنـة تهديدًا حقيقيًّا للاقتصاد الصيني" نشر في (USA Today)، عدد 28 من يونيو عام 2001م، ص 6.

مـن المؤكـد أن ثمة كميات هائلة مـن برامج الحاسوب المقلـدة والأقراص المضغوطـة المغشوشة والمـاركات التجارية المقرصنة التي تعـج بها أرفف المحال التجاريـة في الصين، ولفهم السبـب الحقيقي، يحتاج الإنسـان فقط إلى إلقاء نظرة خاطفة علـى التاريخ لإدراك الدافع لهذا كله. ومن المؤكد أيضًا أن معظم القـراء سوف يدهشون عندمـا يدركون أن الولايات الأمريكيـة المتحدة نفسها، كانت ذات يوم تمارس القرصنة على أوروبا وبريطانيا. ومع تطورها الاقتصادي والاجتماعـي والتقني، بدأت ظاهرة القرصنـة التي كانت تمارسها ضد البلدان الأخـرى تقـل شيئًا فشيئًا إلى أن اختفت في النهايـة. ومثلما سوف يتضح لاحقًا في هـذا الفصل، شهـدت بلدان أخرى متطـورة أو نامية كالولايـات الأمريكية المتحـدة، اليابان وتايـوان، تجربة تطور حقوق الملكية الفكريـة نفسها، وعاشت التجربة ذاتها التي تعيشها الصين اليوم.

مع تطـور الصين اقتصاديًّا واجتماعيًا، سوف تقـل ظاهرة انتهاك حقوق الملكيــة الفكرية كثيرًا، مثلما حدث في غيرها من قبل. ومع ارتفاع معدل نصيب الفـرد مـن الناتج القومـي، سوف يـزداد عدد الأفـراد الذيـن يستطيعون دفع أسعار معقولة لشراء الكتـب، الأقراص الموسيقية المضغوطة، الأقراص الرقمية ومـا شابهها. فمع بداية الشـركات الصينية لتطوير تقنيـات جديدة، لا بد لها مـن البحث عن حماية لكي تكون مربحة وتتمكن مـن النمو. وفي النهاية، سوف يحدد معدل التطور الاقتصادي إلى حد كبير، إن كان معظم الشركات الصينية والسـواد الأعظم من المواطنين الصينيين، سوف يلتزمون بقوانين حقوق الملكية الفكرية التي حددتها منظمة التجارة العالمية، علمًا بأنه ثمة اعتبارات جوهرية، كالإدراك القانوني، الثقافة السياسية والقيم الثقافية التي لا يمكن تجاهلها.

بضغـط من الولايـات الأمريكية المتحدة خلال تسعينيـات القرن الماضي، أصـدرت الحكومـة الصينيـة تشريعـات تضبط حقـوق الملكية الفكريـة وتعزز حمايتهـا في الصـين. وفي واقع الأمر، قد تؤدي انتهـاكات حقوق الملكية الفكرية إلى رفـع دعـاوى جنائية تفضـي إلى السجـن. ولا سيما أن الصـين قد وافقت بمقتضى عضويتها في منظمة التجارة العالمية على التقيد باتفاقية عام 1994م، حـول الأمـور التجارية المتعلقة بحقـوق الملكية الفكرية. وتطالـب هذه الاتفاقية الصين باتخاذ خطوات إيجابية لحماية الحقوق الفكرية في البلاد. فعلى الصين إذن إقـرار تشريعات وطنية وتنفيذها، تضع ضوابـط محددة ونشاطًا لفرضها وتعزيزها، الأمر الذي يؤكد استعدادها للتقيد بتلك الاتفاقية من عدمه.

اتفاقية عام 1994م:

تشـكل اتفاقية عام 1994م، حـول الأمور التجارية المتعلقـة بحقوق الملكية الفكريـة، جزءًا مـن الاتفاقيـات التجارية التي تلـزم الـدول الأعضاء بموجب مرسوم الدائرة المستديرة الحاسم الذي تم الاتفاق عليه في الأورجواي. وإلحاقًا

لتلـك الاتفاقية، يعد التقيـد بها إلزاميًّا على كل الدول التـي تنضم إلى منظمة التجـارة العالميـة، التي تشمل الصين اليـوم، كما أنها جزء مـن الدستور العام الذي يحدد إطار مجال عمل المنظمة.

الجديـر بالذكر، أن الاتفـاق يشمل جميع حقوق الملكيـة الفكرية، براءات الاختراع، العلامات التجارية، حقوق النشـر والتأليف والأسرار التجارية، التي تشمـل الحقوق الجديدة نسبيًّا، كحقوق الرقائق شبه الموصلة للتيار الكهربائي. كمـا تنـدرج فيها أيضًـا اتفاقية بيرن لمبـادئ النشر والتأليـف، وتضيف حماية جديدة لحقوق برامج الحاسوب، قواعد المعلومات والتسجيلات الصوتية.

مـن جهة أخرى، تبنت اتفاقيـة عام 1994م، قانون بـراءة اختراع يضمن الحد الأدنى للمعايير السابقة لاتفاقية باريس لعام 1883م، يزيد نطاق المواد التي تشملها الحماية ونوع تلك الحماية المطلوبة. وقد وسع نطاق حماية حقوق براءة الاخـتراع ليشمل كل المواد بشكل فعلـي (باستثناء النباتات والحيوانات، ما عدا الأحيـاء الدقيقة التي لا يمكن رؤيتها بالعين المجـردة، كالجراثيم والفيروسات وغيرهمـا) بما فيها المنتجات الصيدلانية، المواد الكيميائية، المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب والتنوع النباتي. وقد ضمن هذا مدة عشرين عامًا.

لقـد تمـت حمايـة الرقائـق شبـه الموصلـة للكهربـاء وتصميـم الدوائر الكهربائية المدمجة، بموجب نظـام خاص أكثر تحديدًا. والدول مطالبة بتوفير آليـات ملائمة وفعالة داخليًّا وخارجيًّا. كما أنها مطالبة في الوقت نفسه بتشريع عقوبـات رادعـة للمخالفات المدنيـة والجنائية علـى حد سـواء. وبموجب تلك الاتفاقيـة أصبحـت آلية فض المنازعات التـي وفرتها منظمة التجـارة العالمية متاحـة لمعالجة الصراعات التي تنشأ في ظـل اتفاقية 1994م، ولا سيما معالجة مـا قد يحدث من ملابسـات عرضية ضد الدول التي تفشـل في الالتزام بالآلية التي حددتها منظمة التجارة العالمية لحسم مثل هذه النزاعات.

تساعـد مقترحات اتفاقية عام 1994م، على ابتـكار آلية تربط حماية حقوق الملكيــة الفكرية بنفـوذ التجارة من أجل حمـل الدول النامية علـى الاستجابة لها واحترامهـا. فاليـوم، يمكـن أن تتعرض كل دولـة، لا تلتزم بحماية حقـوق الملكية الفكرية، لعقوبات تجارية. وتحظى منظمة التجارة العالمية بتفويض يمنحها الحق للتأكد من امتثال الأطراف المعنية للقوانين ومراعاة تلك الحقوق حتى تطمئن إلى أن المدعى عليهم قد امتثلوا لواجباتهم في وقت معقول. أما في حال فشلهم فتعطي منظمـة التجارة الحـق للمشتكي لفرض عقوبات تجاريـة ثأريـة إن تطلب الأمر ذلـك. ويوفر هذا الأمر النفوذ اللازم لمنظمة التجارة العالمية لكي تفرض الامتثال لاتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

تتضمـن هذه الاتفاقية البعيـدة المنال، إجراءات مهمـة لتشجيع الابتكار، تنميــة الاقتصــاد، مستقبـل الصناعة والعمـل في العالم. وبالطبـع، أثير جدل كثـير حول دور التوسع المثـير لمجال حقوق الملكية الفكرية الـذي ورد في اتفاقية عـام 1994م، وأدى إلى تضييق الخيارات المتاحـة أمام الدول النامية من خلال سـد الطريق الذي سلكته الدول المتقدمة قبـل الدول النامية، إذ عمل ذلك على زيادة أسعار التقنية والمعلومات عن طريق احتكار امتيازات حاملي حقوق الملكية الفكريــة، ومن ثم مطالبــة دول كالصين بالاضطلاع بــدور مهم في حماية تلك الامتيازات المحتكرة.

مـن المثير حقًّـا أن نشـير هنـا إلى أن دولًا صناعية كالولايـات الأمريكية المتحدة واليابان، قد أسست معظم ركائز اقتصادها المزدهر على سرقة حقوق الآخريـن الفكريــة. ويبدو أن اتفاقية عام 1994م، جـاءت لتحرم الدول النامية من الاستفادة من هذا الخيار.

ربمـا كان الأمـر الأكـثر إثـارة للجـدل، أن نؤكد أنـه لولا نشـاط القطاع الخاصـ، لما كانـت هناك اليوم اتفاقية لحماية حقـوق الملكية الفكرية (اتفاقية

عام 1994م). فمن خلال عمل البروفيسورة سوزان ك. (Susan K) الذي حقق مبيعـات منقطعة النظير، يستطيع المرء أن يفهم ويرى كيف ولماذا كانت اتفاقية عـام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، تشكل انتصارًا رائعًا للمصالح التجارية للولايات الأمريكية المتحدة وجماعات الضغط فيهـا الذيـن عملوا دونما كلـل أو ملل لإقـرار تلك الاتفاقية والدفـاع عنها. وفي الواقع، ثمة شركات أمريكية معدودة، مع أخرى مثلها مما ترى رأيها وتتفق معها في وجهـة النظـر من الشركات الأوروبية واليابانية، هـي التي فكرت في مناقشة مسـودة تلك الاتفاقية وابتكارها والتراضـي بشأنها بعد الاتفاق حولها، ومن ثم دفعتها حكومة الولايـات الأمريكية المتحدة قدمًا، لتتبناها في النهاية، الاتفاقية العامـة للتعرفة والتجارة (الجات). كانت تلك "المجموعة الثلاثية" قادرة على الدفـاع والمنافحة بشدة عن حقـوق الملكية الفكرية وإضفـاء الصبغة المؤسسية عليها بناءً على أساس الحماية والحظر، لا على أساس المنافسة والنشر.

في ظـل بيئة حقوق الملكيـة الفكرية تلـك، دخلت الصين منظمـة التجارة العالميـة، فحملت بطاقة مجتمع عالمي. ومن أجل الأفضل أو الأسوأ، فإن اتفاقية 1994م، هنـا اليوم لتبقى. لكن، لكي نفهم كيف سوف تتطور الصين في ظل تلك الاتفاقية، لا بد لنا من النظر إلى الخلف في التاريخ.

نظرة تاريخية:

إن تاريـخ تحـول قراصنة حقـوق الملكيـة الفكرية إلى رجـال شرطة، كان معروفًا حول العالم عبر السنين.

الولايات الأمريكية المتحدة:

لم تعـرف الولايـات الأمريكية المتحـدة بوصفها مصـدرًا أساسًا للتقنية، إلا في وقـت مـا في القرن التاسع عشر الميلادي. إذ كانـت قبل ذلك تهمل تمامًا

حقـوق الأجانب فيما يتعلق بالملكية الفكرية، وأسسـت معظم دعائم اقتصادها باعتمادهـا على التقنية الأوروبية بشكل عـام والتقنية البريطانية بشكل خاص. وبالطبع، تعود الحكاية إلى أن الرئيس الأمريكي بنجامين فرانكلين (Benjamin Franklin) كان يعيـد طباعة أعمال المؤلفين البريطانيين في صحيفته، متجاهلًا أدنى إشارة لحقوقهم في أثناء إعادة الطباعة.

في أوائـل أيـام اكتشـاف تقنيـة الماكينـة البخاريـة، حظـرت بريطانيـا تصدير المكائـن، قطـع الغيار والأفـراد ذوي الخبرة والتجربـة والمهارة في هذا المجال. لكن مع ذلك، استوردت الولايات الأمريكية المتحدة ثلاثتها دفعة واحدة. وهكذا يتضح بما لا يدع مجالًا للشك، أن القرار قد اتخذ في الولايات الأمريكية المتحـدة في وقت مبكـر. إن أفضل سياسة للبلاد في مرحلـة التطور الاقتصادي تلك، هي تجاهل حقوق الملكية الفكرية الأجنبية.

لكـن سياسة تجاهل حقـوق الملكية الفكرية الأجنبية تلـك، بدأت تتغير في النصـف الأخير من القرن التاسع عشر، مع بدايـة الشركات الأمريكية تحقيق تقـدم مفاجئ في المعرفة والتقنيـة. فضغطت الشـركات الأمريكية، مثل شركة أديسـون، من أجل فرض حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية في أثناء المفاوضات بشأن اتفاقية باريس. وطوال المائة عام التالية، اعتمدت تلك الإستراتيجية مرة أخرى من قبل لجنة حقوق الملكية الفكرية لخدمة أهدافها التي أفضت لاتفاقية عام 1994م، حول الأمور التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، عندما تحقـق لأصحاب تلـك الحقوق في الـدول المتقدمـة (أوروبا، اليابـان والولايات الأمريكية المتحدة) من إمكانية احتكارها.

اليابان:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، كان ينظر لليابان على أنها دولـة تقلد تقنيـة أمريكا ومنتجاتهـا. وصحيح.. كان ينظر للشـركات اليابانية

علـى أنها مقلد بـارع للمنتجات الأمريكيـة، لكنها متقاعسـة إلى أقصى درجة فيمـا يتعلق بمجـالات الابتكار والإبـداع. كما اشتهـر اليابانيـون أيضًا بالقدرة علـى عكس الهندسة. وربما لم يكن سلوك اليابانيين تجاه حقوق الملكية الفكرية يختلـف كثيرًا عـن موقف الولايات الأمريكية المتحدة مـن القضية نفسها خلال القـرن ونصـف القرن الماضي- كانـت اليابان في حاجة شديـدة لكي تتعلم من الغرب وتلحق بالركب. إذن، ليس ثمة حاجة أن نؤكد هنا أن اليابان لم تكن تهتم بفرض قيود صارمة على حقوق الملكية الفكرية.

علـى جانب آخـر، في ثمانينيات القـرن التاسع عشر الميـلادي، مع تحول اليابان إلى قوة اقتصادية حقيقية، زاد اهتمام الشركات اليابانية كثيرًا بحماية حقوق ملكيتها الفكرية. فصارت رائدة شركات العالم في طلب براءات الاختراع والحصـول عليهـا من مكتـب الولايـات الأمريكيـة المتحدة لـبراءات الاختراع والعلامـات التجاريـة. فتحـول القراصنـة إلى رجـال شرطـة عندمـا صارت الشركات اليابانية تلهث طلبًا لحماية قوية لحقوقها الفكرية، عندما بدأ أعضاء «المجموعـة الثلاثية» الدفع باتجاه إقـرار اتفاقية عام 1994م، التي تكفل حماية حقـوق الملكيـة الفكرية في أثناء اجتمـاع المائدة المستديـرة في الأورجواي بشأن الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات).

تايوان:

ربما كانت حالة تايوان أفضل مثال يمكن اعتماده لشرح وجهة النظر التي تؤكـد أن التغيرات الاقتصادية، التقنيـة الاجتماعية والسياسية، قد تؤثر بشكل مفاجئ ومثير في رؤية الدولة لحقوق الملكية الفكرية التي تفرضها قوىً خارجية كاتفاقية عام 1994م والإذعان لها.

في ثمانينيـات القرن الماضي، كان ينظر لتايوان على أنها أكبر دولة مزورة ومقلـدة في العالم. إذ شاعت فيها انتهاكات مختلف حقوق الملكية الفكرية، التي

تتدرج من حقوق النشر والتأليف إلى العلامات التجارية وبراءات الاختراع. فصارت قطع أجهزة الحاسوب وبرامجه المزورة، المنتجات الإلكترونية، الأشرطة التلفازية، أشرطة الكاسيت، الساعات والمنسوجات المزورة، صار ذلك كله شيئًا مألوفًا، على الرغم من الضغط الهائل الذي مارسته عليها الولايات الأمريكية المتحدة. ومن أجل الاستجابة لمطالب الولايات الأمريكية المتحدة وإرضائها، أصدرت تايوان قوانين مختلفة وروجت لها من خلال حملة دعائية وإعلانية هائلة، مصحوبة بعقوبات صارمة، حملات تعليم وتوعية حاشدة وتغطية إخبارية مستمرة.

وإن كانت تلك الإجراءات التي اتخذتها تايوان قد استجابت لمصالح الولايات الأمريكية المتحدة، إلا أنها من المؤكد أغفلت مصالح الكثير من جيرانها. وقد أوردت أشهر صحيفة اقتصادية تايوانية (Economics Daily) أنه ينبغي للحكومة ألا تندفع هكذا في تشريع قوانين تخدم مصالح الآخرين دونما مراعاة لمصالحها الشخصية. وذهب بعض الناس بعيدًا جدًّا ليتهم المحامين التايوانيين الذين يمثلون أصحاب الحقوق الفكرية من الأمريكيين بالخيانة. وكلما شطت أمريكا في تهديداتها وبالغت في طلباتها، أذعن لها كثيرون وتجاهلها كثيرون أيضًا. ويساعد هذا الغضب على شرح سبب عدم التأثير المطلوب للاتفاقيات والتنازلات التي أبرمت بشأن حقوق الملكية الفكرية على التعاون أو السلوك الفردي، رغم الانتهاكات الصارخة التي مارستها تايوان.

صحيح.. لا أحد ينكر إذعان تايوان للضغط الأمريكي وإجراء تعديلات غير مسبوقة على قانون حقوق الملكية الفكرية. غير أن استجابة تايوان الحالية لم تكن بسبب الضغط الخارجي. ففي تسعينيات القرن الماضي، صارت تايوان "وادي السيليكون الشرقي"، وازدهر اقتصادها، وزادت أهميتها بصفتها منتجة لأجهزة الحاسوب الشخصية، وأصبحت رائدة في إنتاج تقنية رقاقات السيليكون، فساعدت كل تلك العوامل مجتمعة على إظهار قدرة تايوان على

خلـق مكانة عالميـة ممتازة خاصة بها في مجال التقنيـة، إن هي أرادت منافسة اقتصاديات بلدان أخرى متقدمة.

يضاف إلى هذا، أن ثمة مجموعات محلية مختلفة تشمل المهندسين الذين كانـوا سببًـا في ازدهار تجارة تايـوان في مجـال برامج الحاسـوب، الناشرين وكثيرين غيرهم من العاملين في مجال إنتاج الأفلام السينمائية المحلية وصناعة الترفيـه والتسلية، عانوا كلهـم قرصنة الصين الأم (مع آخريـن). فبدأ هؤلاء الضحايـا الجدد الذين اكتووا بنار انتهاكات حقوق الملكية الفكرية، يدعمون كل ما من شأنه توفير حماية قوية لها محليًّا وخارجيًّا.

لقـد حظيـت هـذه الفكرة بدعـم تجربة أحـد المؤلفـين في أثنـاء اجتماع ضـم عددًا من ممثلي الشـركات التايوانية العاملة في مجـال التقنية المتقدمة، وحتـى قبل أقل مـن خمس سنوات مضت، كان معظم تلـك الشركات تدافع عن نفسهـا في دعـاوى رفعت ضدها، متهمـة إياها بانتهاك حقـوق الملكية الفكرية. وخـلال السنـوات القليلة الماضية، مـع امتلاك بعض تلك الشـركات كمًّا هائلاً مـن وثائق براءات اخـتراع حقيقية وغيرها من حقوق الملكيـة الفكرية، هرعت تتشـد الحماية ضد أي نوع مـن الانتهاكات التي تمارسها الشـركات الأمريكية والشـركات الأجنبيـة على حد سـواء، ليس أمـام المحاكم الأمريكيـة فحسب، بل أمـام المحاكم الأجنبية أيضًـا. وهكذا تحول القراصنـة إلى أصحاب حقوق فكرية. أو كما عبر ويليام ألفورد (William Alford) عن ذلك ببراعة: "عندما يصبـح القراصنة أصحاب حقوق..." وبالطبع، نشهـد اليوم أول شركة صينية ترفع دعـوى ضد شركة أجنبية بسبب انتهاكات بـراءة اختراع (تتعلق ببرنامج تصميـم) – ربمـا كان الأمـر مثيرًا أن نـرى شركة نيتاك (التـي يوجد مقرها في شنـزن) وهي تستولي علـى تقنيات شركة نيوجيرسي في ولاية تكساس خلال الأشهر القادمة.

بجانب هذا، افتقر النظام الاقتصادي في تايوان إلى الشفافية، الكفاءة والاستقلالية على مدى سنوات عديدة. وخلال السنوات الأخيرة شهد نظام المحاكم تحسنًا ملحوظًا. فأصبح ينظر إليه كوسائل فعالة لمعالجة الانتهاكات وآلية مقبولة، مستقلة وقادرة على حل مشاكل حقوق الملكية الفكرية. وأكثر من هذا: صار مفهوم "النظام القانوني" أكثر قبولًا لدى رجال الأعمال والأفراد على حد سواء. وأصبحت تايوان تصنف اليوم بين أكثر البلدان تشددًا في محاربة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في آسيا.

يتضح من خلال تجربة الولايات الأمريكية المتحدة، اليابان وتايوان، أن الضغط الخارجي والتشريعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تفرض بضغوط خارجية، لا تستطيع التأثير أكثر من هذا الحد. فعندما تبلغ البلاد مرحلة معينة من نموها الاقتصادي، التقني، الاجتماعي والسياسي، فآنئذٍ فقط يكون لدى حكومتها، شركاتها ومواطنيها، القدرة والأهلية والحافز لدفع الثمن والمحافظة على بعض حقوق الملكية الفكرية الخاصة.

موقف الصين:

من وقت لآخر، تتناقل مختلف وسائل الإعلام، بما فيها صحف رائدة مثل (New York Times) و(Wall Street Journal) حكايات عما تمارسه الصين من قرصنة على حقوق الملكية الفكرية. وتجيء تلك الحكايات غالبًا كالتالي: "تمتع القراصنة الصينيون بحرية امتدت أطول وقت في تقليد أعمال المؤلفين والمكتشفين الغربيين. ونتيجة لهذا، تسببوا في أكبر عجز تجاري للولايات الأمريكية المتحدة، كبدها خسارة قدرت بـ (202) بليون دولار أمريكي في عام 2005م. وكل عام تخسر الولايات الأمريكية المتحدة أكثر من أربعة بلايين دولار بسبب القرصنة التي تمارسها الصين على حقوق الملكية الفكرية. وبسبب ما عانته من تعب شديد جراء ذلك العجز التجاري الهائل، وبعد قرصنة ملايين

النسخ من برامج مايكروسوفت (Windows and Office) وتزوير قمصان ميكي ماوس، شنت الولايات الأمريكية المتحدة حملة شرسة، ليس فقط لحماية حقوقها الفكرية فحسب، بل أيضًا لكي تعلم الصين القيم الأخلاقية، التطور التقني والأداء السوي المطلوب للاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي".

ليس ثمة شك في أن هذه الحكايات تشتمل على بعض الحقائق عن مشكلة القرصنة التي تشكلها الصين، وما يترتب عليها من آثار سالبة على الاقتصاد الأمريكي. مع أنهم حذفوا معظم مظاهر الصراع الأمريكي – الصيني المستعر حول حقوق الملكية الفكرية. فأولًا، لم تبدأ هذه الحملة الشعواء في تسعينيات القرن الماضي، فهي مستمرة منذ بداية القرن العشرين. لكن مع ذلك، لم تنجح في تحقيق التأثير المطلوب، فيما عدا فرض كثير من القوانين على الكتب الصينية وتنظيم حملات من وقت لآخر ضد القرصنة والتزييف والتزوير.

فمثلًا، ذكرت شركة (P&G) أن نتيجة نحو ألف حملة نظمت على مدى ثلاث سنوات ضد مزوري منتجاتها، لم تزد على عشر إدانات فقط. ثم إن تلك الحملات قد فشلت في إظهار الاختلافات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الحادة بين الصين والغرب، التي حالت دون إجراء إصلاحات قانونية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية. كما فشلت تلك الحملات حتى الآن في إقناع الصينيين وقادتهم بما يمكن أن يعود على الصين من فوائد، إن هي صانت حقوق الملكية الفكرية، حتى إن صارت الصين عضوًا في منظمة التجارة العالمية، ومن ثَمَّ عليها الامتثال لاتفاقية عام 1994م.

ومع أن بعض علماء قانونيين مشهورين مثل ويليام ألفورد (William Alford) مؤلف كتاب (To Steal a Book Is an Elegant Offense) (سرقة الكتاب.. جريمة رائعة) الرائع، حاولوا باستمرار التأكيد على أنه لا يمكن إكراه الصين على الامتثال لنظام حقوق الملكية الفكرية الذي صاغه الغرب، إلا أن تلك القصص

قد ظلت تضلل العلماء الأمريكيين، صناع القرار، الإعلام بمختلف أشكاله والرأي العام باستمرار، وحالت دون فهمهم جذور مشكلة القرصنة الصينية.

تاريخ الصين مع حقوق الملكية الفكرية:

لم تحاول الصين صياغة أي قوانين مهمة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية حتى مطلع القرن العشرين. ولكي تحمي الحقوق الفكرية لمواطنيها، استخدمت الولايات الأمريكية المتحدة، التي انضمت إلى معاهدة باريس عام 1883م، من أجل حماية حقوقها الصناعية فقط، قدرتها العسكرية والاقتصادية لإجبار الصين على توقيع اتفاقية تجارية عام 1903م. فالثورة الصينية حدثت عام 1911م، وكانت الصين قد شرعت قانونًا أساسًا لحماية حقوق النشر عام 1910م، قانون براءة الاختراع عام 1915م، وقانون حماية العلامات التجارية عام 1923م.

لكن، حتى في ظل تلك القوانين، تفاقمت مشكلة القرصنة بسبب زيادة التحول الصناعي. ويعزى فشل تلك المحاولة الأولى التي أقدمت عليها الولايات الأمريكية المتحدة لحمل الصين على الالتزام بحقوق الملكية الفكرية، إلى ثلاثة عوامل أساسية:

الأول: فشل الولايات الأمريكية المتحدة في فهم مدى مواءمة نظام حماية حقوقها الفكرية للصين وتأسيس النظام الجديد على أساس نظام التسجيل. فبسبب تفرد مشاكل الصين كالانعزال الجغرافي، استشراء الفساد بمستويات عالية وما يتوافر لها من حماية إقليمية قوية، صار نظام التسجيل من أجل حماية الحقوق الفكرية غير فعال، كما أن فرضه أضحى شبه مستحيل.

الثاني: لم تستطع الولايات الأمريكية المتحدة إقناع الحكومة الصينية بالسبب الذي يجعل قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية مفيدة للصين. إذ ينظر كثير من المسؤولين للإصلاحات القانونية على أنها مجرد ذريعة على المدى القصير للاستجابة إلى متطلبات الغرب الاستبدادية.

الثالث: لم تبذل الولايات الأمريكية المتحدة أي جهد لدعم الصينيين من أصحاب الحقوق الفكرية في ظل النظام الجديد. كما فشلت أيضًا في تدريب مسؤولين صينيين على تحمل المسؤوليات في هذا المجال، وتعليم الجماهير الصينية أهمية مراعاة حقوق الملكية الفكرية والأسباب الدافعة لذلك. وبدلًا من هذا كله، افترضت الولايات الأمريكية المتحدة أن الضغط السياسي وحده كفيل بحمل الآخرين على تبني قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية ونشرها ومشايعتها.

ففي عام 1977م، عندما تسنم دينق شياوبنق (Deng Xiaoping) سدة الحكم، نادى بـ "أربعة إصلاحات" لتمكين الصين من تبوء مكانتها التي تليق بها. وتهدف تلك الإصلاحات لتعزيز الزراعة، الصناعة العلوم والتقنية والشؤون العسكرية بنهاية القرن. واتخذ ذلك الشعار ذريعة لتوقيع الولايات الأمريكية المتحدة والصين عام 1979م اتفاقية تجارية اعترف كل طرف بموجبها بأهمية تحقيق حماية فعالة لبراءات الاختراع، العلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف واتخاذ إجراءات تكفل في ظل قوانينها وأنظمتها حماية أعمال مواطني البلدان الأخرى.

لكن مع ذلك، ظل الجدل حول جدوى حماية حقوق الملكية الفكرية وفائدتها لتطورها الاقتصادي مستعرًا داخل الصين. وتحجج المساندون لفرض نظام قوي وصارم لحقوق الملكية الفكرية، بأنه سوف يكون بمنزلة حافز قوي وباعث على الإبداع والابتكار؛ لأنه ساهم في تحقيق تحول تقني سريع بواسطة الأجانب، وسوف يساعد هذا التطور التقني الصيني وفي الوقت نفسه، يحمي التقدم العلمي الصيني في الخارج. أما الذين عارضوا الفكرة فيرون أن فرض نظام متشدد لحماية حقوق الملكية الفكرية، كان سببًا جوهريًّا في إعاقة الاشتراكية، ربما أدى إلى تحول جوهري لسيطرة الغرب "أدبيات الصناعة المعقدة" الأمر الذي يعوق تطور العلوم المحلية، مما يضطر الصين إلى الاعتماد على العالم

الخارجـي اقتصاديًّا، علميًّا وعسكريًا، كما يعرضهـا لخطر خسارة احتياطيها من العملات الصعبة لدفع مستحقات الأرباح.

في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، نفد صبر رجال الأعمال الأمريكيين بسبـب عـدم تحقيـق أي تقدم يذكـر في مجال حمايـة حقوق الملكيـة الفكرية في الصـين. فاندفعـوا يحثـون الممثل التجـاري الأمريكـي على ممارسـة مزيد من الضغـط علـى الصين. وهكذا اقتنعت الصين بإقرار قانـون جديد لحماية حقوق النشـر والتأليف، واستحـداث آلية جديدة لتطبيق القوانـين عام 1990م. فوقعت عـام 1992م، مذكرة تفاهم حول حقوق الملكيـة الفكرية، كما وقعت أيضًا اتفاقية 1995م، بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوصلت لاتفاق آخر (إتفاق 1996م) الذي أكد التزام الصين بحماية حقوق الملكية الفكرية بموجب اتفاقية عام 1995م.

ومنـذ اتفـاق 1996م، وبسبب عزمهـا على الانضمـام إلى عضوية منظمة التجـارة العالمية، بذلت الحكومة الصينية جهـودًا حقيقية لتعزيز حماية حقوق الملكيـة الفكرية، وفرضت إجراءات صارمة، اشتملت على حبس أشد القراصنة خطـورة أو حتى إعدامهم. لكن مع هذا، لا تزال انتهاكات حقوق الملكية الفكرية متفشيـة في الصين إلى اليوم. مما جعل بعضـ النقاد القساة يرون عدم جدوى السياسة الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية تجاه الصين.

العقبات التي تحول دون تبني الصين قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الغربية:

هنالك أربعة أنواع من العقبات التي تحول دون تبني الصين أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية الغربية: ثقافية، سياسية، قومية وقانونية في طبيعتها.

الكونفوشيوسية والقيم الثقافية الصينية التقليدية:

كما رأيت في القسمين الثاني والخامس، لا بد أن تكون قد أدركت أن الكونفوشيوسية كانت تهيمن على الفلسفة السياسية، الاجتماعية والثقافية في الصين حتى بداية القرن العشرين. ومن وجهة نظر الصينيين، يعد الماضي تجسيدًا للقيم الثقافية والاجتماعية. فقد لقن الأطفال الصينيون استصحاب الآثار التقليدية والتاريخية واستذكارها، ويعزى ما حققوه من نجاح في الامتحانات الإمبراطورية إلى حد كبير إلى قدراتهم على تلاوة الكتب الكونفوشيوسية الأربعة والكتب التقليدية الخمسة. وربما أدهشك إلى حد ما أن تعلم أن الصينيين يجيدون التأليف بمجرد أن يشبوا عن الطوق.

بخلاف الغربيين اليوم، لم يكن الصينيون في الإمبراطورية الماضية يرون في إعادة نسخ أعمال الآخرين وتقليدها ومحاكاتها، أي اعتداء أخلاقي، بل على العكس تمامًا، لما كانت حقوق الملكية الفكرية تسمح لفئة قليلة فقط باحتكار تلك المواد المطلوبة، فهي في الواقع تخالف معايير القيم الصينية التقليدية. ومن الأهمية بمكان أن نذكر هنا أن تلك الموروثات التقليدية كانت تشبه إلى حد كبير معتقدات الغربيين قبل ظهور فكرة التأليف المعاصرة في القرن الثامن عشر الميلادي. وفي حقيقة الأمر، لقد تردد حتى إن وليام شكسبير (William Shakespeare) نفسه كان يتورط بانتظام في نشاطات نستطيع تسميتها انتحالًا وسرقة، غير أنه هو ورفيقته أليزابيثان بليرايتس (Elizabethan Playwrights) كانا يريان أن ذلك عمل مقبول، إن لم يكن حتى مدعاة للثناء والتكريم. ومثلهم مثل الصينيين، ينظر الكتاب للتقليد والمحاكاة بوصفه شكلاً أصيلاً للإطراء، ومكونًا أساسيًا ضروريًّا لعملية الإبداع والابتكار.

أخيرًا، كان ينظر للإبداع على أنه عملية تراكمية تشكل فائدة جماعية للمجتمع والأجيال اللاحقة. إذ كان تأليف الأعمال الأدبية من أجل العلم

المحض، لا من أجل الفائدة أو تحقيق المنفعة الشخصية الضيقة. فمن وجهة نظر التسلسل الهرمي الاجتماعي للمجتمع الصيني التقليدي بناءً على الرؤية الكونفوشيوسية، يأتي التجار في أسفل الهرم الاجتماعي بين العلماء الرسميين، الفلاحين والحرفيين.

النظام الاقتصادي الاشتراكي المركزي:

من عام 1949م حتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي، كانت الحكومة الصينية الشيوعية تطبق النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي تؤول فيه ملكية الثروة إلى الدولة والشعب، وليس الأفراد.

فقد شهد عهد ماو (Mao) حملات عديدة، وصراعات اجتماعية لم تكد تعرف نهاية، ترى في الملكية الفردية الخاصة، سواءً أكانت ملكًا ثابتًا غير منقول أم حقًّا فكريًّا، فكرة شيطانية، ولا سيما أثناء الثورة الثقافية، حيث انتقدت الحكومة العلماء المحامين، المؤلفين، الحرفيين والمفكرين بشدة، وحكمت عليهم بأعمال شاقة كالعمل في المزارع والحبس في السجون. وحتى أسوأ من ذلك، ففي أثناء الثورة الثقافية تنامت كراهية كثير من الصينيين وازدراؤهم الكتابة والتأليف، وليس هذا وحده فحسب، بل شمل الأمر احتقار أي نوع من جهود الإبداع والابتكار. وصارت صفوة المفكرين والمهنيين والمحترفين تشكل الأساس المتين للحزب الحاكم. وكان كثيرًا ما يعلق أحد الرفاق في أثناء الثورة الثقافية منتقدًا: "ما أهمية أن يضع عامل الفولاذ اسمه على كتلة الفولاذ التي ينتجها في أثناء أدائه واجبه؟ وإن لم يكن ثمة أهمية لذلك، فلماذا يستمتع أفراد جماعة المفكرين بوضع أسمائهم على إنتاجهم؟". وقيل حتى أكثر من ذلك: لقد فشلت كل المؤلفات العلمية في وصف اكتشافات واختراعات كبار العلماء والمخترعين مثل نيوتن (Newton) وإديسون (Edison). إذ لم تزد على وصف القوانين العلمية بطريقة تتجاهل ذكر أسماء أولئك العلماء أو المخترعين العظام.

وأخيرًا، في الفترة بين 1966 و1971م، حظرت كل المسارح ما عدا "دور الأوبرا" الثورية الثمانية.

قد كان لتلك النظرة الاجتماعية لأهمية الأعمال الإبداعية، تأثير مماثل في الصينيين، شبيه إلى حد كبير بتأثير الكونفوشيوسية فيهم. إذ تمثل استمرارًا لفكرة القرون القديمة التي ترى أن الحقوق الفكرية ملك مشاع، من حق الجميع المشاركة فيه والاستمتاع به. فهي ليست ملكًا خاصًّا يستفيد منه الكتاب والمؤلفون والمخترعون ويجمعون بسببه الثروة.

المملكة الوسطى.. رهاب الأجانب والقومية (*):

من الصعب جدًّا أن نتخيل أن إمبراطور الصين (كيانلونق – Qianlong) بعث عام 1793م، رسالة إلى الملك جورج الثالث (George III) ملك إنجلترا، ذكر فيها بوضوح شديد: "إننا نمتلك كل شيء. ولا أولي أي أهمية للأشياء الأجنبية أو الاختراعات، ولسنا في حاجة لاستخدام صناعات بلادكم".

لقد جلب هذا النوع من الاستعراق على الصين، حياة الذل والازدراء التي عانتها على مدى قرنين كاملين؛ لأن بسالة الغرب العسكرية وتقدمه العلمي أثبتا أن كيانلونق (Qianlong) كان مخطئًا. ففي حين كان السواد الأعظم من الطبقة المستنيرة الحاكمة ينظر للعالم الخارجي والشركات الغربية نظرة دونية، جعل الخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي وكراهيته ومشاعر القومية الجياشة وسط الجماهير نتيجة للذل والازدراء، جعل ذلك كله، الإصلاح أمرًا صعبًا. فمثلما رأينا في الفصل الثاني، إن حرب الأفيون، عصيان تايبنق، الحرب الصينية – اليابانية وكثيرًا من الحروب الأخرى والهزائم المتلاحقة، قيدت الصين بمعاهدات غير متكافئة، لم تدمر ثقتها فحسب، بل جلبت عليها أذى وحرمانًا

(*) **رهاب الأجانب**: الخوف من كل ما هو غريب أو أجنبي وكراهيته (المترجم).

وشدة لا تطاق. فمع مطلع القرن العشرين، سيطرت الصناعات والاستثمارات الأجنبية تقريبًا على كل الصناعات والشركات في الصين، فحطمت الاقتصاد الزراعي الذي حقق في الماضي اكتفاءً ذاتيًّا، دمرت الصناعات الحرفية الوطنية ومزقت العلاقات الأسرية التقليدية.

ثم جاءت ثورة 1911م، لكنها لم تحمل معها حلولًا ناجعة لمعاناة الصين. إذ استمرت الاضطرابات الاجتماعية، الحروب وسطوة الاستبداد الأجنبي تعصف بالصين، مع أن المفكرين الجدد بدأوا يدافعون عن فكرة قبول فلسفة الغرب ومؤسساته.

وفي عام 1949م، أسس الحزب الشيوعي الصيني جمهورية الصين الشعبية. لكن على الرغم مما حدث من تغير في الحكومة، ظلت الصين مثقلة بعبء التاريخ وما عانته من ذل واحتقار على يد الغطرسة الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين. وبسبب ما تعرضت له الصين من هجمات متلاحقة من قبل القوى الغربية، تبنت فكرة ضرورة تقوية الذات، وقد وظف ماو (Mao) تلك الفكرة بفعالية شديدة. فرأى كثير من الصينيين أن لهم كل الحق في إعادة إنتاج الأعمال الأجنبية غير المرخصة، التي قد تساعد على تقوية البلاد والسماح بها مجانًا. وفي الواقع، رأى كثيرون أيضًا أن التقليد والنسخ ضروريين جدًّا لكي تلحق البلاد بركب الدول الغربية المتقدمة. وحتى الآن، ما زال الصينيون ينظرون لبرامج الحاسوب المقرصنة كـ "برامج وطنية"، مؤكدين أنها ساعدت على تسريع وتيرة التحديث الوطني بتكلفة قليلة أو حتى من دون أدنى تكلفة، بعد أن تعرضت الصين للسلب والنهب من قبل الغرب على مدى قرنين كاملين.

قوانين بمواصفات صينية:

كما رأينا في الفصل الخامس، للصين تقاليد قانونية مميزة، تختلف عن تلك التي نراها في الغرب. لم يكن الصينيون ينظرون للقانون كوسائل

تكميليـة وحيدة لضبط المجتمع فحسب، بل كانوا ينظرون للقانون أيضًا كوسيلة استبدادية، مزعجة وأقل حظوة لممارسة الحكم. وقد كان مفهوم الكونفوشيوسية للفظـة «لي» "li" يعنـي أسلوب الحكم. في ظل هـذه التقاليد، عاش الصينيون بمفهـوم لفظة "li" كـ "طقوس وشعائر" أكثر من مفهومها بمعنى لفظة "فا" "fa" التي تعني القانون.

أما أنصار المفهوم الأول "li" فقد أدركوا دورهم، مسؤولياتهم وواجباتهم تجـاه الآخرين والمجتمع. كمـا أنهم أكثر قدرة على الاندماج مع الآخرين، وأكثر حرصًـا على تفادي المواجهة والصراع سعيًـا للمحافظة على الانسجام. ونتيجة لهـذا لم تكـن ثمة حاجـة ضرورية لقوانين محـددة، وكان لا بد مـن العمل على تجنب إقامة الدعاوى مهما كان الثمن.

ومـع أن مـاو (Mao) قـد جـد حثيثًا في تغيير كثـير من مظاهـر التقاليد الكونفوشيوسيـة، إلا أن القوانـين الرسميـة ظلـت تتهـم بالعمـل علـى تأصيل البيروقراطيـة؛ لأنهـا معوقة بالتشريعـات الشكلية، متغذيـة بالمصالح المهنية، بطيئـة، إجراءاتها رتيبة، عرضة للتجزئـة إلى تفاصيل تقنية وحتى عاجزة عن تغطيـة كل ملابسـات التغير الدائـم في العلاقات الاجتماعية. فسـن بدلًا منها مجموعة قوانين اجتماعية يتم العمل بها في نطاق التعليمات السياسية، في هدي المبـادئ السياسية، وتحظى بدعم مختلف الأدوات السياسية (كمراقبة الحزب أو الحكومة). ولهذا في أثناء الثورة الثقافية، وحتى اليوم، ما زال الناس ينظرون للقوانين بصفتها صيغة جامدة لسياسة الحزب. آملين أن تكون أكثر مرونة وتتم صياغتها على أساس مؤقت أو للاستخدام داخل المحاكم فقط.

هكـذا نجـد أن القوانين الصينيـة عمومًا قد صيغت بطريقـة فضفاضة، تاركـة للإدارات المعنية مهمة تشريع القوانـين المحددة تحت إشراف الحكومة، وغالبًـا ما تعنـى التفصيلات الإدارية لتنفيذ القوانـين بتوفير معلومات راسخة

حول تعريف الحقوق القانونية، حدودها ومجالات تطبيقها. ولمعرفة مدى قابلية تطبيق هذا الشرط أو ذاك ومدى تأثيره، لا بد من دراسة كل القوانين والوثائق الإضافية، بما فيها القوانين الإدارية والتفسيرات القضائية في كل الجهات المعنية. وفي معظم الحالات، تسود الشروط القانونية الأحدث والأكثر تحديدًا وتفصيلًا.

وعليه، نجد أن للقوانين الصينية صفات فريدة ومميزة حقًّا، تأثرت بالمفهوم الكونفوشيوسي للحاكم من جهة، وبمبادئ ماو (Mao) الشيوعية من جهة أخرى. وعلى النقيض تمامًا من النظام الأمريكي الذي يفصل بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية، نجد أن القوانين الصينية أكثر تأثرًا بسياسات الحزب. وعند ربط هذا بالنظام القضائي المتخلف نسبيًّا، يجب أن ندرك أن تلك القوانين "التي اكتسبت صفات صينية مميزة" وأثارت حيرتنا ودهشتنا وقتًا طويلاً، سوف تظل تحدث التأثير ذاته في المستقبل. إذن، يثير هذا، بجانب عوامل أخرى تمت مناقشتها في هذا الفصل، تساؤلًا حول مدى قدرة الصين على تبني قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الواردة في اتفاقية 1994م، وتعزيزها، على الرغم من جهود الحكومة الصينية التي تهدف إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

المبادئ الشرعية وحقوق الملكية الفكرية:

لقد حاولنا تسليط الضوء على بعض الأسباب التاريخية، الثقافية، الاقتصادية والسياسية التي قد تجعل قوانين حقوق الملكية الفكرية التي فرضها الغرب على الصين تصطدم ببعض العقبات. لكن مع هذا، تبقى ضرورة فهم السبب الذي يدفع الناس عمومًا، ليس أهل الصين وحدهم، لعدم الامتثال لقوانين الملكية الفكرية، أمرًا في غاية الأهمية، حتى أهم من هذا كله.

انتهاك حقوق الملكية الفكرية ليس قصرًا على الصين وحدها:

يعد نجاح نابستر (Napster) (برنامج حاسوب يستخدم لتحويل المعلومات) والدلائل الكثيرة التي تشير إلى أن الأقراص المضغوطة، برامج الحاسوب، أشرطة الكاسيت وغيرها من المواد المحفوظة حقوق النشر التي يكثر استخدامها في الولايات الأمريكية المتحدة بطريقة غير شرعية، يعد ذلك كله نماذج جيدة لانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وثمة جهة بحثية تدعم هذه المزاعم. فعلى سبيل المثال، ذكر باحثون أن نسبة معتبرة من مديري الأعمال وغيرهم من المشتغلين بالتجارة، يشكون من قرصنة برامج الحاسوب. وبالمقابل، يقدر عدد طلاب الكليات الذين يستخدمون برامج حاسوب غير شرعية في الولايات الأمريكية المتحدة، بأكثر من النصف. وتدعم هذه الدراسات تلك التقديرات التي تشير إلى أن بين (50%) إلى (90%) من إجمالي برامج الحاسوب المستخدمة مزورة.

أخيرًا: أظهرت دراسة حالات سرقات أخرى لحقوق الملكية الفكرية كنسخ مجموعة مسجلة أو فيلم سينمائي، أن كثيرين ينظرون لمثل تلك الأعمال على أنها ممارسات مقبولة.

سوف تجد في الشكل (16.1) قائمة تقديرية بمعدلات قرصنة برامج الحاسوب حول العالم، حيث سجلت فيتنام أعلى نسبة، تليها أوكرانيا والصين بفارق قليل جدًّا. أما أدنى نسبة قرصنة، فقد سجلت في الولايات الأمريكية المتحدة. إذن، في أي البلدان تشكل القرصنة أكبر تحديات أمام الشركات الأمريكية؟ إنها حقًّا في الولايات الأمريكية المتحدة ذاتها؛ حيث قدر إجمالي خسارة الشركات الأمريكية في الولايات الأمريكية المتحدة خلال عام 2004م، بـ (6.6) بليون دولار أمريكي. تليها الصين (3.6 بليون دولار) ثم فرنسا (2.9 بليون دولار) فألمانيا (2.3 بليون دولار) ثم المملكة المتحدة (بليوني دولار).

ربمـا أراد البريطانيون تعويض ما كبدناهم إياه من خسارة خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

أعلى معدلات للقرصنة		أقل معدلات للقرصنة	
فيتنام	%92	الولايات الأمريكية المتحدة	%22
أوكرانيا	%91	نيوزيلندة	%23
الصين	%90	النمسا	%25
زيمبابوي	%90	السويد	%26
إندونيسيا	%87	المملكة المتحدة	%27
روسيا	%87	الدنمارك	%27
نيجيريا	%84	سويسرا	%28
تونس	%84	اليابان	%28
الجزائر	%83	فنلندة	%29
كينيا	%83	ألمانيا	%29
برجواي	%83	بلجيكا	%29
باكستان	%82	هولندة	%30
بوليفيا	%80	النرويج	%31
السلفادور	%80	أستراليا	%32
نيكاراقوا	%80	إسرائيل	%33
تايلاند	%79	الإمارات العربية المتحدة(*)	%43
فنزويلا	%79	كندا	%36
قواتيمالا	%78	جنوب أفريقيا	%37
جمهورية الدومينيكان	%77	آيرلندة	%38
لبنان	%75	البرتغال	%40

الشكل (16.1) معدلات القرصنة، أعلى وأدنى قرصنة (20) (برنامج حاسوب).
المصدر: (Business Software Alliance، www.bsa.org/globalstudy)

(*) وردت في الأصـل هكـذا (43%) لكنني أحسب أن هذا خطأ مطبعـي، والصحيح (33%)؛ لأن الترتيب هنا حسب الأقل فالأقل (المترجم).

لماذا يتمرد الناس على حقوق الملكية الفكرية؟

يـرى كثيرون أن الطريقــة التقليدية المتبعة لحماية حقـوق الملكية الفكرية –القوانـين الجزائيــة التي أريد لها أن تحول دون الاستخدام غير الشرعي– لم تثبـت نجاحها بعد، ليس هذا فحسب، بل إنهــا لن تفلح أبدًا. إذ أكدت الأبحاث بشـكل عـام أن التهديدات بالعقوبــة قد فشلت في ردع النـاس عن الخروج على القانـون. أما فيما يتعلـق بحقوق الملكية الفكرية، فالخوف مـن العقوبة أبعد ما يكـون عن القدرة على حمايتها، ولهذا نجـد أن أسلوب الردع يكاد يكون عاجزًا تمامًـا عن تأمين أي نوع من الحمايــة. وفي الحقيقة، يرى البروفيسور طوم تيلر (Tom Tyler) أنــه مـن سوء الطالـع أن تعتمد السلطات التـي توجد في منطقة الحقـوق الفكرية تلك الإستراتيجية علـى نطاق واسع. مؤكدًا أنه، حيثما انطوى الأمر على تحذيرات فيما يتعلق باستخدام أشرطة الفيديو المزورة، أو تهديدات برفع دعاوى قضائية ضد محال النسخ والتزوير، تسود إستراتيجية تأسيس حق قانـوني، ومن ثَمَّ يسرع الناس لتعزيز ذلك الحـق بواسطة تهديد ما. والنتيجة: انتشار الأعمال الخارجة عن القانون على نطاق واسع.

أهمية الأخلاق والشرعية:

اعلـم أنه لكـي تتمكن من إقناع الرأي العام بالامتثـال لشيء ما، لا بد لك أن تكـون في وضع يضمن حرصـ المواطنين طوعًا على الإذعـان للقانون. لهذا، تعتمد فعالية قانون حماية حقوق الملكية الفكرية اعتمادًا تامًّا على وجود الرغبة الطوعيــة في التعاون مع القانـون، وليس على التهديد والوعيـد بالعقوبة. ويرى المختصـون أن تأمين ذلـك النوع من التعاون الطوعي مـع القانون، يتطلب نشر ثقافــة تعزز مفهوم الطاعة والامتثال وتؤكد أهميتـه. وقد خلص البحث العلمي إلى وجـود عاملين مهمين لتحقيق ذلك الهدف: الأخلاق (لا بد أن كونفوشيوس يبتسم الآن!) والشرعية. فالعامل الأول يعنى بمشاعر الفرد الشخصية تجاه ما

هـو صواب أو خطأ. أما العامل الأخير، فيعنى بمشاعر الفرد عندما يتعين عليه احـترام القانون. فكل واحد من هذين العاملين المهمين يعمل على تعزيز الرغبة في الامتثال الطوعي للقانون.

فقـد أشيـع أن الأخـلاق الفردية هي أهـم عامل في تشكيـل السلوك تجاه القانـون، مصحوبة بـإدراك معنى الشرعيـة فيما يتعلق بالقانـون ومعاملاته. وثمـة بحث واسع الانتشـار يدعم الاقتراح الذي يرى أن الأحـكام أو الآراء التي تبدى حول العدل والإنصاف تؤثر بالضرورة في السلوك. إذ يقدم معظم الناس ببساطـة، على عمل ما يرونـه صوابًا أو عدلًا وإنصافًا. ففـي حال قانون حقوق الملكيـة الفكريـة، نرى أن مـا توصل إليـه البروفيسور تيلـور (Tyler) من سبب لعـدم احترام حقـوق الملكية الفكرية، لخصه في ضعـف الشعور العام تجاه تلك القضية، نرى أنه لم يحالفه الصواب. إذن، يمكن القول إنه لايوجد سبب واضح يدعـو النـاس إلى مراعاة حقوق الملكيـة الفكرية. وعليه، نجد أنـه من الأهمية بمـكان أن نفهم طبيعة مشاعر العامة تجاه مـا هو عدل وإنصاف، إن كان ذلك في الولايـات الأمريكية المتحـدة أو في الصين، فلا تزال الحاجة ماسة إلى مزيد من البحث والتحليل لتحديد موقف واضح فيما يتعلق بمشاعر الناس تجاه مدى أخلاقيـة انتهاك قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والتوفيق بين القانون ورؤية المستهلكين بمعنى الخطأ والصواب.

أمـا العامل الثـاني الذي يحض علـى الامتثال للقانون، فيكمـن في الشعور تجـاه الواجب لطاعـة القانون – الشرعية. فمتى شعـر الناس بشرعية القانون، تملكهـم إحساس بـ "ضرورة طاعة" كل القوانين، ليس فقط تلك التي تتناغم مـع مبادئهم الأخلاقيـة. وعليه، لا بد من تعزيز شرعيـة الأنظمة المتبعة في سن القوانين وتقويتها، إن نحن أردنا فعلًا تحقيق قبول واسع الانتشار لقوانين حماية حقـوق الملكية الفكرية. فعندما يقتنـع الناس أن القوانين التي شرعتها السلطات

المعنية تهدف إلى خدمة مصالحهم، وأنها تسير وفق إجراءات عادلة ومنصفة – ليس فقط لخدمة مجموعات محددة تسعى لتحقيق ما تريد باستغلال القانون على حساب الآخرين – عندئذٍ سوف يحرص الناس على توفير شرعية أكبر للقوانين ويسعون بكل السبل للامتثال لها. فمثلًا، يعد نشر ثقافة شعبية أساسية، تدعم قيمها للامتثال الطوعي للقوانين الشرعية العادلة والمنصفة، مفتاح تشريع قوانين فعالة تحقق غرضها.

هل اتفاقية عام 1994م أخلاقية وشرعية أم أنها شرعية فقط؟(*)

يعد فشل أصحاب الحقوق الفكرية الغربيين في فهم أهمية هذه الدراسات، بالإضافة للاختلافات التي تميز الصين عن الغرب فيما يتعلق بالتقاليد القانونية، التاريخ ومراحل التطور الاقتصادي، أمرًا جديرًا بالملاحظة والانتباه. أولًا وبشكل أساس، تعد العملية التي بموجبها تبنت منظمة التجارة العالمية اتفاقية عام 1994م، مجحفة في عيون كثيرين. إذ كانت تلك الاتفاقية «نصرًا مدويًا للمصالح التجارية وجماعات الضغط» التابعة للمجموعة الثلاثية القوية التي تتألف من حفنة من أقوى شركات العالم. إذن، كيف يمكن للناس في الصين النظر لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية على أساس أنها قوانين شرعية، إن كانوا يؤمنون بأن إجراءات تشريعها وتطبيقها كانت مجحفة، وما جاءت إلا خدمة لمصالح الأثرياء والأقوياء دون غيرهم من سائر الشعوب؟

هل أزمة الصين الأخلاقية والشرعية جاءت نتيجة لنفاق أمريكا؟

ليس ثمة شك في أن هنالك أزمة شرعية فيما يتعلق بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية. فالغالبية العظمى من الصينيين لا ترى أن تلك القوانين تخدم

(*) **اتفاقية عام 1994م**: اتفاقية تجارية حول الأمور المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية التي تمثل جزءًا من الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (الجات). وقد سبق الحديث عنها كثيرًا في بداية هذا الفصل (المترجم).

مصالـح مهمة. ونتيجة لهـذه الرؤية، لا يوجد قبول وسط الـرأي العام للحاجة المزعومـة لمثل تلك القوانـين، ولهذا لا يـرى الناس في انتهاكها خطـأ أخلاقيًّا. فمثـلاً، عندما كان أحد المؤلفين في زيـارة للصين في أغسطس من عام 2002م، كان البروفيسـور ليـو شونتـين (Liu Chuntain) من جامعة رنمـين في بيجنيق، الـذي يعد أحد المراجع المهمة في مجـال الحقوق الفكرية في الصين، يشارك في برنامـج تلفازي يحظى بشعبية كبيرة على شاشة تلفاز الصين المركزي، يناقش حقـوق الملكيـة الفكريـة في الصين. ومـع أن البروفيسور ليـو (Liu) كان يدافع بشـدة عن ضرورة توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية خدمة لتنمية الصين وتطورهـا، إلا أنه من الواضح جدًّا أن السواد الأعظم من جمهور الحاضرين كان يرى العكس. ففي نظر الجماهير، كان الأمر أيضًا مسألة اقتصاد وشرعية. فمن وجهـة نظرهم، للصين مصالح مشروعة، تحتم عليها امتلاكًا غير محدد للتقنية الأجنبيـة في أثنـاء عملياتهـا التنموية، ومن شـأن القرصنـة أن تضمن وصولهم لتلـك الأعمال بأسعار معقولة. وقد حظيت وجهة النظر هذه بدعم بعض المعلقين الغربيـين. وحقًّا، تنطوي سياسة أمريكا الحاليـة تجاه حقوق الملكية الفكرية على قدر كبير من النفاق؛ لأن الولايات الأمريكية المتحدة وقفت في السابق بشدة أمام توفـير أي نوع من الحماية الملائمة لحقوق المؤلفين الأجانب سنوات عديدة، كانت أمريكا يومئذٍ تسير بحذر متثاقلة كدولة نامية لتنضم إلى قائمة البلدان المتقدمة.

الهجوم الأمريكي الأحادي الجانب:

تعـد المنفعـة السياسية أحـد الأسباب المهمـة التي جعلت ضـرورة حماية حقـوق الملكية الفكرية أحـد العوامل المسيطرة على سياسـة أمريكا الخارجية، فمنذ عـام 1985م، انتهجت الولايات الأمريكية المتحدة سياسة تجارية جديدة، تحـت ضغط الشركات الصناعية النافذة بذريعـة الحاجة إلى تبرير ما حققته شعوب شرقي آسيا من نجاح اقتصادي، عرفت بـ «الهجوم الأحادي» إذ اعتنقت

إدارتا ريغان (Reagan) وبوش (Bush) سياسة عدم التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ومعارضة السياسة الصناعية. آنئذٍ، اكتسبت إدارة بوش (Bush) سمعة جيدة بسبب دورها في نجاح اقتصاديات شرقي آسيا. واستندت الحكومة الأمريكية في هجومها الأحادي أساسًا على فكرة مفادها بأن ما حققته دول شرقي آسيا من نجاح اقتصادي، يعزى إلى تورط تلك الدول في ممارسة تجارية مجحفة. وهكذا انصرف التركيز من فكرة عدم الالتزام الأخلاقي إلى احتمال أن تكون الحكومة قد لعبت دورًا بناءً في نجاح اقتصاد تلك البلدان.

لكن بالمقابل، للحوافز السياسية التي حددناها، وضعت شكاوى أمريكا من الصين في إطار لغة العدل والإنصاف – أي أن قرصنة الصينيين لحقوق الأمريكيين الفكرية عمل جائز. ويثير هذا الأسلوب الشك حول مدى أخلاقية طريقتنا تجاه حقوق الملكية الفكرية في ظل تاريخنا المتعلق بتلك القضية (أي أننا ندافع اليوم عن موقف سبق أن رفضناه)، وأن دوافعنا ليست صادقة (بمعنى أن دوافعنا السياسية قد توشحت الآن لغة العدل والإنصاف).

إثارة أمريكا مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الصين:

لجعل الأمور أكثر سوءًا، تسعى سياستنا العدوانية تجاه حقوق الملكية الفكرية إلى فرض عقوبات جنائية على منتهكي حقوق الملكية الفكرية في الصين، وهكذا تحولنا إلى شريك محتمل لترسيخ فكرة انتهاك حقوق الإنسان هناك. فكم يبدو الأمر مثيرًا للسخرية حين يقدم الغرب على حث الصين، التي تقول عنها منظمة العفو الدولية إنها تمتلك أسوأ سجل من أي دولة أخرى في العالم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، على تبني نظام جنائي تم تفصيله بتدخل سياسي ويفتقر إلى أي نوع من إجراءات الحماية الأساسية. مدعيًا اهتمامه بما يحدث من انتهاكات لحقوق الإنسان في الصين ويدينها كثيرًا. لكن في الوقت ذاته، ليس لديه أي مشكلة في تشجيع سياسات قد تتعارض مع حقوق

الإنسان عندما تتعرض مصالحه الشخصية لخطر! وفي الحقيقة، أشيع أن الحكومة الصينية قد اعتمدت، بدافع حرصها الشديد على إرضاء الغرب، بعض أكثر الإجراءات بغضًا لتعزيز قانون حماية حقوق الملكية الفكرية. فقد أشيع عام 1998م، أن أربعة عشر متهمًا على الأقل قد حكم عليهم بالإعدام بسبب إنتاجهم سلعًا مزيفة. وهكذا نجد أن ثمة مشاكل أخلاقية خطيرة قد ترتبت على استحداث قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، سعيًا للاستجابة إلى مطالب الشركات الأمريكية.

نظرًا لفشل تلك السياسات والأساليب الخرقاء التي اعتمدها الغرب حتى الآن (و يبدو أن فشلها سوف يستمر في المستقبل) لإقناع الصينيين بتبني نظامنا الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية وتطبيقه، نحسب أن الوقت قد حان لكي نعيد تقييم نموذجنا ونبحث عن أسلوب بديل للتعامل مع الدول النامية.

صحيح.. جاءت اتفاقية عام 1994م، لتبقى حتى تحدث قائمة الأهداف الجائرة ضد الشعوب النامية ردة فعل مفاجئة، قد تؤدي إلى مظاهرة عارمة تفضي لإعادة المفاوضات من جديد، إذ تعد مظاهر الاحتجاج في سياتل وغيرها من مدن العالم ضد العولمة، خير شاهد على سخط الناس العاديين وامتعاضهم من السماح للشركات العملاقة بتحديد جدول الأعمال. فعلى الرغم من التأثير السياسي للشركات الطبية المتعددة الجنسيات العملاقة، إلا أن الضجة المستمرة حول أدوية مرض نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) لا بد لها أن تدل أيضًا على أن مضاعفة الأرباح إلى أقصى حد ممكن، التي تعودنا نحن هنا في الغرب قبولها، قد لا تكون «الحقيقة الوحيدة».

تطور الرؤية الأمريكية تجاه حقوق الملكية الفكرية -
البندول يتأرجح عائدًا إلى الخلف:

لا تقتصر هذه النزعة على الدول النامية وحدها. إذ ازدادت أعداد الأمريكيين الذين تضاعف غضبهم وامتعاضهم من القوى الاحتكارية التي عمدت لاستغلال ذريعة حماية حقوق الملكية الفكرية لتحقيق مآربها التجارية. ولن تفلح صناعة الموسيقى، مع ما حققته من نجاح على برنامج نابستر (Napster) عبر جهود جمعية صناعة التسجيل الأمريكية، في التصدي لأشكال المشاركات الأخرى. وفي الحقيقة، نجد أنه من السخرية بمكان أن نلاحظ أنه بعد الخامس عشر من مارس عام 2001م، وصدور الأمر بتوجيه نابستر (Napster) لقطع الطريق أمام المستخدمين حتى لا يتشاركوا أغاني محفوظة حقوق النشر، واصل مؤشر بيع مجموعات الأغاني (الألبوم) انحداره. وأكثر من ذلك: انضم اليوم بعض العلماء الرواد في مجال حقوق الملكية الفكرية مثل ستاندفورد لوو (Standford Law) وهو أستاذ جامعي، ولورنس لسنق (Lawrence Lessing) العالم التقني الثقة، إلى سجل المعارضين لزيادة استغلال قوانين حقوق الملكية الفكرية التعسفية. وذهب لسنق (Lessing) بعيدًا ليقول في إحدى خطبه الرئيسة في مؤتمر نظمه برنامج (Linux World) في أثناء معرضه: "لقد تحول اليوم قانون النشر والتأليف وبراءة الاختراع، الذي قصد به حماية الابتكار ظاهريًا، إلى أدوات في أيدي الشركات العملاقة، تستغلها للمحافظة على سيطرتها وهيمنتها".

ما العمل إذن؟

بعض الاقتراحات حول كيفية تشجيع الامتثال لتلك القوانين على المدى البعيد:

ليس ثمة شك في أن الحقيقة التي مفادها بأن معظم الصينيين، وربما قادتهم أيضًا، لا يدركون حتى الآن أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، مثل

إدراكهم حقيقة عدم أهمية مثل ذلك الأمر للصين. في الحقيقة، ثمة بعض أصوات داخل الصين ذاتها تناشدها سرعة تبني نظام حماية حقوق الملكية الغربي حتى تستطيع تحفيز تطورها في مجالي العلوم والتقنية. وقد أثير جدل كثير حول هذا الأمر، خلص إلى أهمية ضرورة تبني الصين نظامًا ناجحًا وقابلًا للصمود، يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن دونه، لن تستطيع الشركات الصينية الناشئة حماية حقوقها الفكرية، وربما عانت بسبب هذا أكثر مما قد تتعرض له الشركات الأمريكية من معاناة.

السؤال إذن، ليس إذا ما كانت الصين في حاجة إلى قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، بل: كيف يمكن إقناع الصين ومساعدتها لكي تتبنى بسرعة نظامًا لحماية حقوق الملكية الفكرية يحظى بقبول واسع والتزام جاد؟ فآنئذٍ، وآنئذٍ فقط، سوف نبدأ في رؤية بداية انحسار القرصنة في الصين لصالح الشركات الأمريكية والشركات الصينية معًا التي تهدف إلى الإبداع والابتكار والمنافسة الشريفة في ظل سوق حرة لا تخضع لأي نوع من التسيس أو الابتزاز.

وقد قدم بيتر يو (Peter Yu) عدة اقتراحات تستطيع أمريكا من خلالها مساعدة الصين لكي تتحول من قرصان إلى شريك. وقد جاء ضمن توصياته:

1 - تخلي أمريكا عن سياستها التعسفية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

2 - تعزيز فهم أفضل للصين لدى المواطن الأمريكي عن طريق عقد مؤتمرات مشتركة، إجراء أبحاث، برامج ثقافية تعريفية وما شابه ذلك.

3 - إقناع القادة الصينيين بما يمكن أن تجنيه بلادهم من فوائد من خلال تبنيها حماية حقوق الملكية الفكرية.

4 - تشجيع صناعة حقوق ملكية فكرية صينية محلية.

5 - تعزيز حماية الحقوق الفردية وتقوية نظام القانون في الصين.

6 - تثقيف الشعب الصيني بمعنى حقوق الملكية الفكرية.

7 - التحلي بالصبر تجاه الصين في أثناء الفترة الانتقالية.
8 - مساعدة الصين لكي تتمكن من إصلاح قوانينها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية.
9 - تطوير نظام حماية عالمية جديد لحقوق الملكية الفكرية، يكون منسجمًا ومتناغمًا مع مصالح الجميع.

مع أن اقتراحات بيتر يو (Peter Yu) وتوصياته شاملة، واسعة الإدراك، عميقة وربما موغلة في المثالية، إلا أنها لم تؤخذ على محمل الجد. وفي الواقع، إن كانت الولايات الأمريكية المتحدة راغبة حقًّا في احترام الشعب الصيني ومنظمات حماية حقوق الملكية الفكرية، فعليها أن تكون منصفة ومنطقية. وآنئذٍ، لا بد لها من مراجعة النزعة العدوانية الأحادية الجانب والنفاق اللذين يشكلان جزءًا أساسًا من نظامها المعتمد لحماية حقوق الملكية الفكرية، كما هو الحال فيما يتعلق باتفاقية عام 1994م، لا بد لأمريكا إذن أن تعيد النظر في هذا الجانب بكل جد واهتمام. فكما تؤكد لنا دراسات علم النفس بوضوح لا لبس فيه، لا بد أن يقتنع الشعب الصيني والحكومة الصينية بأن نظام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الذي فرضه الغرب أخلاقي وشرعي – وتمثل فيه الأمانة والاستقامة والعدل والإنصاف جوانب كبيرة – لكي يحظى بقبولهم وتأييدهم ومن ثم طاعتهم وإذعانهم له.

يشكل السماح للصين بتحقيق تطورها الاقتصادي أهم جزء في قضية العدل والإنصاف. فعلى الولايات الأمريكية المتحدة احترام سيادة الصين واستقلالها ورغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، التقنية والثقافية. ولا بد لها من التخلي عن الشطط في المطالب، وإصرارها على أن الامتثال لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية يعد حقًّا لها على الصين، أهم بكثير من تقدم الأخيرة وتنميتها.

إن رأى الصينيـون في استغـلال الأمريكيين حقوق الملكيـة الفكرية ذريعة يحاولـون عـن طريقهـا وضع العصـي في عجلة نمو الصـين، آنئـذٍ ستفشل كل التهديدات، مهما تعاظمت، ومحاولـة الإكراه والعقوبات التجارية وغيرهما من الوسائل، في الحيلولة دون القرصنة الصينية.

كيف يمكن تفعيل اتفاقية عام 1994م في المدى القريب؟

علـى الرغم مما يؤكده بعض العلماء والمعلقين من ضـرورة تخلي الغرب عـن سياسـة القسر والإكـراه التي تنطوي عليهـا اتفاقية عـام 1994م، أو تبني نظـام حقوق ملكية عالمي جديد يكـون أكثر انسجامًا ومواءمة واحترامًا لمصالح الجميـع، علـى الرغم من هـذا كله، إلا أنه يبـدو من الصعب جـدًّا، إن لم يكن مـن المستحيل، على الدول المتقدمة التنازل عمـا تحققه من أرباح طائلة في ظل استجابتهـا لمطالب الشـركات العملاقة المتعـددة الجنسيات. وعليـه، فالشيء الوحيـد الحقيقي الذي ينتظـر من الدول النامية كالصين، هـو أن تتعلم كيفية السباحة في خضم ما تفرضه اتفاقية 1994م من قيود.

الاستراتيجية التنافسية في ظل معاهدة 1994م:

اقـترح البروفيسـور جـيروم هــ. ريشمـان (Jerome H. Reichman) استراتيجية مؤيدة للنزعة التنافسية للمساعدة على تنفيذ اتفاقية عام 1994م، علـى الرغم مـن معارضة الدول المتقدمـة. إذ لم يكن يرى ثمـة ضامن لالتزام الدول على مستوى العالم ببنود الاتفاقية؛ لأن احتمال إذعان كل دولة للاتفاقية يتوقـف على مدى مواءمة تلك الشـروط لسياساتها الوطنية. ويؤكد وجهة نظره مـن خلال إيمانه بما ينطوي عليه الامتثـال للاتفاقية من فوائد جمة، ولا سيما في ضـوء تنامي رغبة الـدول المتقدمة في تبني سياسـات صناعية لا تعتمد مبدأ المنافسـة، مـع الحرص الشديد على تأمـين الحماية كردة فعل تجـاه ما تتوقع

تحقيقــه من نمو اقتصادي سريع في العالم الثالــث. وتشتمل تلك الإستراتيجية على:

1 - التوفيــق بين أنظمة حماية حقوق الملكية الفكرية الحالية والأهداف التنموية الوطنية.

2 - استخدام قانون المنافسة لكبح جماح سوء استغلال قوة السوق.

3 - صياغــة نظــام حمايــة حقوق فكريــة يكون قــادرًا على تحفيــز روح الابتكار والإبداع المحلية.

4 - مقاومة رغبة التحول لنظام عالمي متشدد لحماية حقوق الملكية الفكرية.

5 - ترسيخ التجهيزات الأساسية الوطنية لتحقيق المكاسب ونشر المعرفة العلمية والتقنية.

الخلاصة:

عَلَّمَنَــا التاريــخ أنه مع تطور الولايــات الأمريكية المتحــدة، اليابان وتايوان اقتصاديًّــا، سياسيًّــا واجتماعيًّا، بدأت مشاكل القرصنــة المتعلقة بحقوق الملكية الفكريــة تختفــي تدريجيًا. فقد علمتنــا الخمس عشرة سنــة الماضية أن للصين خلفيــة ثقافيــة، اجتماعيــة، تقنيــة وسياسيــة مميــزة، لا يمكــن تجاوزها بتلك السهولــة من خلال سياسة الإكــراه التي تعتمدها أمريــكا بذريعة قوانين حماية حقــوق الملكيــة الفكرية. كما تعلمنــا الدراسات النفسية أن النــاس حيثما كانوا، ليس في الصين وحدها، سوف يلتزمون بقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية التي يمكن تبريرها أخلاقيًّا وقبــول إجراءاتها شرعيًّا، كما علمتنا الحقيقة أيضًا أنه سوف يكون للإجراءات التي تتبعها الولايات الأمريكية المتحدة آثار ضمنية غاية في الأهمية، مــا إذا كانت الصين سوف تصبح شريكًا حقيقيًّا أو مشاركًا ممانعًا (تعبــير ملطــف للقرصنة) ومدى السرعة التي يمكــن أن يتم بها هذا أو ذاك في ظل قانون حماية الملكية الفكرية العالمي الجديد بموجب اتفاقية عام 1994م.

إذن، والحال كذلك، فمن الأهمية بمكان أن نبحث عن آلية تنافسية يمكن للصين أن تشارك فيها بفعالية. فبفضل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، اصطادت الصين عصفورين بحجر واحد: ما تجنيه من فوائد جمة من بيئة أعمال أكثر ميلًا للنزعة التنافسية وأيضًا مما تفرضه تلك البيئة من التزامات على جميع الأعضاء، إذ تؤدي المنافسة إلى انتعاش الصناعات التي تتدرج من صناعة السيارات إلى الاتصالات فأجهزة الحاسب الآلي، بسبب تخفيض الضرائب المفروضة على الاستيراد وتخفيف حدة القيود والضوابط التي تعوقه.

ولكي تستطيع الولايات الأمريكية المتحدة تعزيز أهدافها من قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية، فمن المهم جدًّا لنا أن نتبنى طريقة مدروسة بعناية وتؤدة تكون مفعمة بروح التعاون تجاه هذه القضية. ومن جانب آخر، لا بد من استخدام طريقة ثنائية لإقناع القادة الصينيين على مختلف المستويات والمستهلكين لاستحضار أهمية مفهوم حقوق الملكية الفكرية كلما أرادوا شراء احتياجاتهم، فالإمعان في استخدام طريقة «مجرب وموثوق» القديمة، في ظل أساليب الإكراه عديمة الجدوى، التهديدات والنقد الهدام، لن يساعد على تسريع تبني الصين قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية.

أخيرًا: كما سبق أن أسلفنا، استغرق الأمر سنوات قبل أن تتمكن الولايات الأمريكية المتحدة، اليابان وتايوان دولاً متقدمة من تبني قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية بشكل جدي لتصبح جزءًا مكونًا لنسيجها الاجتماعي والتجاري. إذن، لا بد لنا أن نكون عمليين في توقعاتنا لكي تتوق الصين في وقت الاستحقاق، عندما يتطور اقتصادها، وضعها الاجتماعي المرتقب، دستورها القانوني وتقدمها التقني إلى مستويات عالية، تتوق بشدة للدفاع عن شرعية قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وتنافح عنها بكل ما تملك من عزم وقوة.

لقد ناقشنا في هذا الفصل مشكلة حقوق الملكية الفكرية على مستوى وضع السياسة العليا. الأمر الذي يوفر لنا السياق الحاسم للفصل القادم، حيث وفرنا فيه نصيحة محددة للمديرين ليدركوا كيفية:

1 - مناقشة موضوعات حقوق الملكية الفكرية مع العملاء الصينيين بطريقة فعالة.

2 - معالجة مشاكل الانتهاكات بما فيها الملاحظات والتعليقات والانتقادات على المستويين: الوقاية والعلاج.

obeikandl.com

الهوامش:

1 - اعتمـدت الكتب والموضوعات التالية مراجع أساسية في توضيح هذا الفصل: ويليـام ألفـورد (William Alford)، (To Steal a Book.. Is an Elegant Offense) (ستانفـورد، كاليفورنيـا: مطابـع جامعـة ستانفـورد، 1995م)، م. بلاكينـي (M. Blakeney) (Trade – Related Aspects of Intellectual property Rights) وهـو عبارة عن دليل موجـز لاتفاقية عام 1994م (لندن: سويت وماكسويل، 1996م)، روبرت بوريل (Robert Burrell) "حالة لدراسة الاستبـداد الثقافي: ذريعة فرض حقوق الملكية الفكرية على الصين" حسبما جـاء في كتاب ليونيل بنتلـي (Lionel Bently) وسبيروس م. مانياتيز (Spyros M. Maniatis) بعنوان (Perspectives on Intellectual Property Series) الجـزء الرابع (لندن: كلية الملكة ماريا وويستفليـد، جامعة لندن، 1998م)، كونفوشيوس، مختارات كونفوشيوسية (نيويورك: 1951، Square $ Seriesم)، جـازون ديدرتش (Jason Dedrich) وكين كريمر (Ken Kraemer) (Asia›s Computer Challenge) (نيويـورك: مطابـع جامعة أوكسفـورد، 1998م)، جون كنق فيربنـك (John King Fairbank) وميرل قولدمان (Merle Goldman)، (China: A New History) (كيمبردج، ولاية ماساشوستس: مطابع بيلكناب، 2006م)، بيتر فنق (Peter Feng)، (Intellectual Property in China) (هونغ كونغ: سويت وماكسويل آسيا 1997م)، إيرنست فيليب قولدسميت (Ernst Philip Goldschmidt)، (Medieval Texts and Their First Appearance in Print) لندن: مطابع جامعة أكسفورد، 1940م)، إمانويل شنق- يوه هشـو (Immanuel Chung – yueh Hseu)، (The Rise of Modern China) (نيويـورك: مطابـع جامعة أوكسفـورد، 2000م)، ديفيـد ج. جيرمي (David J. Jeremy) (Transatlantic Industrial Revolution:The Diffusion

(of Textile Technologies between Britain and America ،1790–1830 (لنـدن: جامعة لندن 1978م)، ج.هـ. ريشمـان (From) (J.H. Reichman Free Riders to Fair Followers: Global Competition under the TRIPS Agreement) (نيويـورك: N.Y.U.J.: القانـون العالمـي للسياسات، نوفمبر 1997م)، سـوزان ك. سيل (Private power،public law:) (Susan K. Sell The Globalization of Intellectual propherty Rights) (كيمـبردج، المملكة المتحدة، مطابع جامعـة كيمبردج،2003م)، كريستوفر مـي (Christopher May) وسوزان ك. سيـل (Intellecutal property Rights:) (Susan K. Sell A Critical History) (بولـدر: كولـورادو: لين رينرس، ناشـرون،2006م)، سوزان ك. سيل (Power and Ideas: North – South Pol-) (Susan k. Sell itics of Intellectual Property and Antitrust) (كيمـبردج، المملكة المتحدة: مطابـع جامعة كيمـبردج 2003م)، ي. ألان لنـد (E. Alan Lind) وطوم ر. تيلـر (The Social Psychology of procedural Justice) (Tom R.Tyler) (نيويورك: بلينم،1988م)، طوم ر. تيلر (Tom R.Tyler) (مؤلف) (Social Justice in a Diverse Society) (بولـدر كولورادو: مطابع وستفيو،1997م)، إليزابيـث أفـوف (Intellecual property and US Re-) (Elizabeth Uphoff lations with Indonesia، Malaysia، Singapore and Thailand) (إثيـكا: دراسة أعدتها جامعة كورنيل، 1991م)، بيتر ك. يو (Intel-) (Peter K. Yu lectual Property and Information Weath) (نيويـورك: بريقـر، 2006م)، بيتر ك. يو (The Second Coming of Intellectual Proper-) (Peter K. Yu ty Rights in China) (نيويورك: مدرسة كاردوزو القانونية، جامعة يوشيفا، نوفمبر 2002م).